

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اديب الجلامده
وعضوية القضاة السادة
اسماعيل العمري ، عبدالرحمن البنا ، محمد المحاميد ، جهز هلسه

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠١/١/١٤ قدّم المميز هذا التمييز للطعن بقرار محكمة
الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٠/٤٥٥ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ والمتضمن تعديل
وصف التهمة المسنده للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠
الى جنحة الايذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وادنته بها بهذا الوصف المعدل وتبعاً
لذلك الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها ذلك ان
استعمال المميز ضده لاداة خطره بطبيعتها وضرب المشتكي بواسطة هذه الاداه
في مكان خطر يدل على ان نيته اتجهت الى قتل المشتكي وليس الى ايذائه .

كما ذهبت اليه المحكمه ان فعله يشكل جناية الشروع التام بالقتل وفق ما
جاء باسناد النيابة .

وقد طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

محكمة التمييز الأردنية
بصفحتها : الجزائيه

رقم القضية : ٢٠٠١/٢٢
رقم القرار :

قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطيه طالب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان وقائع الدعوى كما توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى تتلخص في انه وبحدود الساعه الواحده من ظهر يوم ٢٠٠٠/٥/٣ اقدم المميز ضده على طعن المجني عليه
اثناء ان كان في محله وذلك
بواسطة سكين مطبخ في بطنه من الجهة اليسرى وهرب تاركاً السكين في بطنه بداعي
ان المميز ضده استفزه عند سماعه لاغنيه تذكره بفتاه كان يحبها حيث تم اسعافه في
الحال واحتصل على تقرير طبي مدة اسبوعين قطعي .

وقد جرت الملاحقه واحيل المميز ضده من قبل النيابة العامه الى محكمة
الجنايات الكبرى بتهمة جنائية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات
وجنحة حمل وحيازة اداة حاده خلافاً للماده ١٥٦ عقوبات ، وبعد اجراء المحاكمه
اصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المنوه عنه في مطلع هذا القرار .
لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالحكم فطعن فيه بهذا
التمييز للسبب الوارد في لائحة تمييزه .

وعن سبب التمييز نجد ان الطبيب الدكتور ، اكد في تقريره الطبي
بالنتيجة ان الاصابه شكلت خطورة على حياة المصاب من حيث الاداه وطبيعتها ومحل
الاصابه والمكان ، كما اكد بشهادته امام المحكمه ان الاصابه خطيره لكنها ليست قاتله
وانه اذا لم يسعف المصاب فإن ذلك يؤثر على حياته ، وكانت الاصابه خطيره
بطبيعتها على الحياة من حيث المكان والاداه السكين .
وعليه فان الطبيب الشرعي قد حدد ان الاصابه خطره على الحياة من حيث
مكانها والاداه المستعمله وان الاصابه شكلت خطورة على حياة المصاب وانه لولا
الاسعاف لاثرت الاصابه على حياته .

وحيث ان نية القتل تستشف من مكان الاصابه والاداة المستعمله فيها فعليه تكون نية المميز ضده قد اتجهت الى قتل المجني عليه وانه لولا اسعافه لاودت الاصابه بحياته وعليه فان فعله يشكل شروعا بقتل المجني عليه وفقا لما جاء في اسناد النيابة ويعاقب عليه بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات ، وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى توصلت الى خلاف ذلك فيكون قرارها في غير محله وسبب التمييز يرد عليه .

لذلك نقرر نقض الحكم المميز واعادة القضية الى محكمة الجنايات الكبرى للسير بها على ضوء ما بيناه .

قرار صادر بتاريخ ٧ ذو القعدة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/١/٣١

القاضي المترنس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض

lawpedia.jo